العرب
الإثنين 2021/11/29
السنة 44 العدد 12255

لا تفاؤل بنتائج مفاوضات الفرصة الأخيرة لإحياء الاتفاق النووي

خيارات الولايات المتحدة تبدو محدودة في حال تعنت إيران

تعود القوى العالمية وإيران إلى فيينا الاثنين في محاولة أخيرة لإنقاذ الاتفاق النووي، غير أنه ما من أحد تقريبا يتوقع تحقيق انفراجة في الوقت الذي تستمر فيه أنشطة إيران الذرية في ما يبدو أنها محاولة لكسب أوراق في مواجهة الغرب.

جولة سادسة حاسمة

واشنطن - تستأنف الولايات المتحدة المفاوضات غير المباشرة مع إيران في فيينا الاثنين، لكنها تبدو أقل تفاؤلا بكثير مما كانت في الربيع حيال احتمال إنقاذ الاتفاق بشأن برنامج طهران النووي، فيما تبدو خياراتها لمنع إيران من تطوير قنبلة نووية محدودة في حال فشلت المحادثات.

ويقول دبلوماسيون إن الوقت بدأ ينفد أمام مساعي إحياء الاتفاق الذي انسحب منه الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب في 2018، الأمر الذي أغضب إيران وأفزع القوى العالمية الأخرى المعنية وهي بريطانيا والصين وفرنسا وألمانيا وروسيا.

وقد انعقدت ست جولات من المباحثات غير المباشرة بين أبريل ويونيو. وتبدأ الجولة الجديدة بعد انقطاع كان السبب فيه انتخاب الرئيس الإيراني الجديد إبراهيم رئيسي وهو من رجال الدين المتشددين.

ولا أحد تقريبا يتوقع تحقيق انفراجة في الوقت الذي تستمر فيه أنشطة إيران الذرية، فيما يبدو أنها محاولة لكسب أوراق في مواجهة الغرب.

روب مالي

إذا كان هدف إيران شراء الوقت لن نقف مكتوفي الأيدي

وحدد فريق التفاوض الإيراني الجديد مطالب يرى دبلوماسيون أميركيون وأوروبيون أنها غير واقعية. ويصر الإيرانيون على إسقاط جميع العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي منذ 2017، بما فيها العقوبات التي لا ترتبط ببرنامجها النووي.

وبالتوازي تزايدت الخلافات بين طهران والوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تراقب البرنامج النووي. فقد واصلت إيران برنامج التخصيب، بينما تقول الوكالة إن مفتشيها عوملوا معاملة خشنة ومُنعوا من إعادة تركيب كاميرات المراقبة في موقع تعتبره الوكالة ضروريا لإحياء الاتفاق مع القوى العالمية.

وقال دبلوماسي غربي مشارك في المحادثات "يبذلون ما يكفي من الناحية التقنية حتى يمكنهم تغيير علاقتهم الأساسية مع الغرب، لكي يصبحوا قادرين على إجراء حوار قائم بدرجة أكبر على المساواة في المستقبل".

وقال دبلوماسيان أوروبيان إن طهران تحاول ببساطة كسب الوقت لزيادة ما لديها من مواد وخبرات نووية.

ويقول الدبلوماسيون الغربيون إنهم سيُقبلون على محادثات الاثنين مفترضين أنهم يستأنفون المحادثات من حيث توقفت في يونيو. وقد حذروا من أنه إذا استمرت إيران في مغالاتها وأخفقت في إعادة التعاون مع وكالة الطاقة الدولية فسيتعين عليهم إجراء مراجعة سريعة لخياراتهم.

وكرر كبير المفاوضين الإيرانيين ووزير الخارجية حسين أمير عبداللهيان الجمعة، أن رفع العقوبات الكاملة هو الأمر الوحيد المطروح على المائدة في فيينا.

وقال أحد الدبلوماسيين الأوروبيين "إذا كان هذا هو الموقف الذي تستمر إيران في التشبث به الاثنين، فلا أرى حلا عن طريق التفاوض".

ويؤكد عدد من الدبلوماسيين أن إيران لا يفصلها الآن سوى ما بين أربعة وسبعة أسابيع عن الوقت الذي تحتاجه لتخزين مواد انشطارية كافية لصنع قنبلة نووية واحدة، رغم أنهم أكدوا أنه لا يزال أمامها عامان قبل أن تتمكن من تحويلها إلى سلاح قابل للاستخدام.

وإذا انهارت المحادثات، فالأرجح أن تحدث مواجهة في البداية بين الولايات المتحدة وحلفائها من جانب وإيران من جانب آخر في الوكالة الدولية للطاقة الذرية الشهر المقبل، وذلك بالدعوة إلى عقد اجتماع طارئ.

غير أنهم سيرغبون أيضا، وهم يسعون في البداية لبحث خيارات دبلوماسية بديلة، في محاولة للحفاظ على دعم روسيا التي تملك نفوذا سياسيا لدى إيران، وكذلك الصين التي توفر لطهران دعما اقتصاديا من خلال مشتريات النفط.

ويقول الدبلوماسيون إن أحد التصورات التي طرحتها واشنطن هو التفاوض على اتفاق مؤقت مفتوح مع طهران إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق دائم. ومع ذلك يقول الدبلوماسيون إن ذلك سيستغرق وقتا وليس من المؤكد أن إيران ترغب في ذلك.

وقال هنري روم المحلل لدى أوراسيا "إيران قد تقدّر أن تقدمها النووي غير المقيد وإنتاج أجهزة الطرد المركزي دون رقابة سيزيد الضغط على الغرب لتقديم تنازلات في المحادثات بسرعة".

وأضاف "غير أن ذلك قد يكون له على الأرجح أثرا عكسيا يوحي بأن الفريق الإيراني الجديد ليس مهتما بتسوية المسألة النووية ويعجل بسياسة أكثر تشددا العام المقبل".

وإذا ارتأت الولايات المتحدة فور استئناف المحادثات بأن هدف إيران الوحيد هو شراء الوقت لتحقيق تقدّم نووي، قال المبعوث الأميركي المكلّف بالملف النووي الإيراني روب مالي لن نقف "مكتوفي الأيدي".

وأضاف مالي "سيتعيّن علينا النظر في خطوات أخرى -دبلوماسية أو غير ذلك- لمحاولة التعامل مع طموحات إيران النووية". وتشمل الخيارات الدبلوماسية المطروحة إبرام اتفاق مؤقت.

وأفادت كيلسي دافنبورت مديرة سياسة عدم انتشار الأسلحة في جمعية الحدّ من الأسلحة "أرمز كونترول أسوسييشن"، "يمكن لإدارة بايدن أن تفكر في اتفاق قصير الأمد ومحدود يجمّد بعض الأنشطة الأكثر حساسية في ما يتعلّق بالانتشار مقابل تخفيف بعض العقوبات بشكل محدود".

والهدف هو شراء بعض الوقت، فيما تقترب طهران بشكل كبير من حيازة قنبلة نووية مقارنة بما كان عليه الوضع سابقا.

لكن من شأن محاولة كهذه أن تثير حفيظة الكثيرين داخل الولايات المتحدة، سواء الجمهوريين أو حتى في صفوف بعض أعضاء حزب بايدن الديمقراطي، الذين سيرون فيها تنازلا سخيا جدا لإيران.

وتعتبر الباحثة لدى مركز كارنيغي للسلام الدولي سوزان ديماجيو أن "الخيارات الأخرى غير إعادة إحياء الاتفاق ليست رائعة". وأضافت "لو كانت هناك خطة أفضل، لكنّنا سمعنا بها".

وقد تشمل الاحتمالات المطروحة زيادة العقوبات الاقتصادية، رغم مواصلة الإدارة الديمقراطية الحديث عن فشل نهج ترامب القائم على ممارسة "أقصى درجات الضغط".

ويمكن أن تستهدف الإجراءات العقابية الصين، التي تواصل شراء النفط الإيراني رغم الحظر الأميركي. لكن يستبعد بأن تبدّل بكين موقفها.

وتشدد شخصيات سياسية أميركية مناهضة لاتفاق 2015 معظمها محافظة، أن على واشنطن زيادة الضغوط الاقتصادية والدبلوماسية وحتى العسكرية دون انتظار نتيجة مفاوضات فيينا.

وفيما تنهال اتهامات على بايدن بالضعف، بدأت إدارته تشديد نهجها في أكتوبر، محذرة من أن "خيارات أخرى" غير تلك الدبلوماسية مطروحة على الطاولة لمنع إيران من التحول إلى قوة نووية. ولم يحدد البيت الأبيض ماهية تلك الخيارات، لكنه ألمح بوضوح إلى احتمال القيام بتحرّك عسكري.

لكن الدبلوماسي الأميركي السابق دينيس روس قال إن الإشارة "الروتينية" إلى "خيارات أخرى" لم تعد كافية إذ أن طهران "لم تعد تأخذ واشنطن على محمل الجد".

إسرائيل تصادق على جلب الآلاف من اليهود الإثيوبيين

القدس - صادقت الحكومة الإسرائيلية على جلب الآلاف من اليهود الإثيوبيين ممن لديهم أقارب من الدرجة الأولى بالبلاد خلال أسابيع، فيما أثارت قضية جلب المهاجرين الإثيوبيين إلى إسرائيل، مؤخرا، الكثير من الجدل، بعد الكشف عن أن غالبية آخر دفعة تم جلبها في عملية سرية، ليسوا يهودا، ولم تكن حياتهم في خطر.

وقالت قناة "كان" الرسمية إن الحكومة وافقت خلال اجتماعها الأحد على اقتراح وزيرة الهجرة والاستيعاب بنينا تامانو – شطا (تنحدر من إثيوبيا) بجلب الإثيوبيين اليهود القابعين في مخيمات الانتظار ممن لديهم أقارب من الدرجة الأولى في إسرائيل، دون المزيد من التفاصيل.

إلا أن تقارير إعلامية محلية قالت إن الحديث يدور عن "الآلاف من المهاجرين الذين لديهم أقارب من الدرجة الأولى في إسرائيل، ويُقدر أنهم يشكلون أغلبية المتواجدين في مخيمات الانتظار".

ويتواجد في مخيمات بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا ومدينة جوندار شمالي البلاد نحو 10 آلاف يهودي إثيوبي.

ويقضي المخطط الإسرائيلي بإنهاء قضية المهاجرين المنتظرين في إثيوبيا وإغلاق مخيمات الانتظار، في غضون أسابيع.

وشهدت إسرائيل في وقت سابق من الشهر الجاري تظاهرات شارك فيها الآلاف من أبناء الجالية الإثيوبية لمطالبة تل أبيب بجلب ذويهم من إثيوبيا بدعوى أنهم معرضون للخطر هناك.

وتشهد إثيوبيا منذ أكثر من عام نزاعا مسلحا بين القوات الفدرالية والجبهة الشعبية لتحرير تيغراي اشتدت ضراوته خلال الأيام الأخيرة مع تقدم ملحوظ للجبهة باتجاه عدد من المدن الرئيسية بما في ذلك أديس أبابا.

واستنادا إلى دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، بلغ عدد اليهود من أصل إثيوبي في إسرائيل حتى نهاية عام 2017 نحو 148 ألفا، بينهم 87 ألفا ولدوا في إثيوبيا و61 ألفا في إسرائيل.

ويواجه اليهود الإثيوبيون صعوبة في الاندماج داخل المجتمع الإسرائيلي، نظرا لعدة أسباب أبرزها سياسة التمييز ضدهم.

10

آلاف يهودي إثيوبي في مخيمات أديس أبابا ينتظرون الذهاب إلى إسرائيل

وأثارت قضية جلب المهاجرين الإثيوبيين إلى إسرائيل، مؤخرا، الكثير من الجدل، بعد الكشف عن أن غالبية آخر دفعة تم جلبها في عملية سرية، ليسوا يهودا، ولم تكن حياتهم في خطر.

وبحسب صحيفة هآرتس فإن مجلس الأمن القومي الإسرائيلي يعارض جلب المهاجرين من إثيوبيا في هذه الفترة، معتبرا ذلك "خطأ ديموغرافيا خطيرا ولا داعي له"، لكنّ تامانو – شطا هددت بإسقاط الحكومة، حال عدم الاستجابة لمطلبها بجلب من المئات الإثيوبيين، المعروفين باسم "الفلاشا".

وكشفت نتائج تحقيق سري نشر مؤخرا أن أربعة فقط من أصل واحد وستين إثيوبيا تم جلبهم في عملية خاصة إلى إسرائيل مؤخرا لهم أصول يهودية.

واستنادا إلى التحقيق فإن معظم الإثيوبيين تم إحضارهم إلى إسرائيل بناء على طلب رجل أعمال إسرائيلي من أصل إثيوبي.

وبعد وصولهم إلى إسرائيل بطائرة خاصة، تم اكتشاف أن الغالبية العظمى منهم ليسوا من أصول يهودية، وأن حياتهم لم تكن معرضة للخطر.

ووصف الكاتب روجيل ألفير عملية جلب الإثيوبيين الأخيرة بـ"المهزلة".

وكتب "تلك هي الحقائق، الآن تأتي المهزلة، لن يتم ترحيل المتسللين الجدد من إثيوبيا، الذين أتوا إلى هنا عن طريق الاحتيال، على عكس العمال الأجانب واللاجئين الذين لم يكونوا جزءا من مؤامرة ضد إسرائيل".

وأشار إلى أن إسرائيل "لا تهتم بالأفارقة الذين يعانون من حرب أهلية في بلدانهم، والذين تتعرض حياتهم حقا للخطر".

وأضاف ألفير "ومع ذلك، فهي (إسرائيل) مستعدة لتعريض جنودها وعلاقاتها الدبلوماسية للخطر لتهريب 61 أفريقيا تعتقد أن لديهم أقارب يهود في مكان ما في الماضي البعيد".

وكان ألفير يشير فيما يبدو إلى تقارير أفادت أن بعض المهاجرين متهمون من قبل الحكومة الإثيوبية بارتكاب "جرائم حرب".

وكانت القناة الإخبارية الإسرائيلية الثالثة عشرة قد نقلت عن مصدر أمني، لم تسمه، قوله إن "أربعة ضباط على الأقل، من بين أكثر من 2000 شخص تم إحضارهم إلى إسرائيل خلال العام الماضي، يشتبه في مشاركتهم في مذابح المتمردين في منطقة تيغراي".

وتشير مصادر أمنية إلى أن "إسرائيل قد تواجه مشكلة في تحديد الهويات الحقيقية للعديد من أولئك الذين تم نقلهم جوا إلى البلاد".

و تؤكد هذه المصادر "ليست لديهم جوازات سفر أو وثائق هوية، والكثيرون قدموا نفس تاريخ الميلاد، وهو الأول من أبريل، مما دفع المسؤولين إلى استنتاج أنه تم تزويدهم بمعلومات كاذبة".

قضية خلافية تحركها الأجندات السياسية

طالبان توجه رسائل طمأنة إلى الغرب أملا في إسعافها

كابول - أكّد محمد حسن أخوند، رئيس حكومة نظام طالبان وأحد مؤسّسي الحركة، أنّ حكومته "لن تتدخّل" في الشؤون الداخليّة للدول الأخرى وأنّ النظام يريد علاقات سلميّة مع بقيّة العالم، مناشدا المنظّمات الإنسانيّة الدوليّة مواصلة تقديم مساعداتها لأفغانستان التي أنهكتها الحروب.

وبثّ التلفزيون الأفغاني الرسمي الأحد خطابا مسجّلا لأخوند، هو الأوّل له منذ استيلاء طالبان على السلطة في أغسطس الماضي، وجاء قبل اجتماع للولايات المتحدة وطالبان مقرّر الأسبوع المقبل في الدوحة.

وفي خطابه الذي استمرّ حوالي 30 دقيقة وسط انتقادات طالته على وسائل التواصل الاجتماعي للزومه الصمت منذ سيطرة الإسلاميّين، رغم المصاعب التي تُواجهها البلاد، قال أخوند "نؤكّد لكلّ الدول أنّنا لا نريد أن نتدخّل في شؤونها الداخليّة وأن نخلق لها مشكلات وانعداما للأمن، ولا يمكن لأحد أن يُثبت أننا فعلنا ذلك على مدى السنوات العشرين الماضية"، مشدّدا على "أننا نريد إقامة علاقات اقتصاديّة جيّدة معها".

وتُواجه حكومة أخوند سلسلة تحدّيات، أبرزها إحياء اقتصاد البلاد المنهار بعد توقّف المساعدات الدولية التي كانت تشكّل 75 في المئة من ميزانية البلاد في ظلّ الحكومات السابقة.

ومنذ استيلاء طالبان على السلطة، ارتفع معدّل التضخم بشكل كبير وكذلك البطالة بين الأفغان، وسط انهيار النظام المصرفي.

وتفاقمت الأزمة بعد تجميد واشنطن حوالي 10 مليارات دولار من أصول البنك المركزي الأفغاني، وازداد التراجع مع وقف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تمويلهما لأفغانستان.

وحذّرت وكالات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة من أزمة إنسانية كبيرة في أفغانستان، التي يتوقّع أن يواجه أكثر من نصف سكّانها البالغ عددهم 38 مليون نسمة الجوع هذا الشتاء.

وأجبر الوضع المتدهور بسرعة الأفغان على بيع كلّ ما يملكونه لشراء مواد غذائيّة ومستلزمات ضرورية أخرى، مع انهيار قيمة العملة المحلية وارتفاع الأسعار.

ويُعدّ الاقتصاد الأفغاني أحد أفقر الاقتصادات في العالم، وقد قوّضته 40 سنة من الحرب، بالإضافة إلى موجات من الجفاف شهدتها البلاد في الآونة الأخيرة.

محمد حسن أخوند

نتعهد بعدم التدخّل في الشؤون الداخليّة للدول الأخرى

وفي الدوحة، ستطالب طالبان مجددا برفع العقوبات واستئناف المساعدات الدولية للحيلولة دون وقوع غالبية الأفغان في براثن الفقر والمجاعة.

وتهدف محادثات الولايات المتحدة وطالبان في الدوحة إلى التعامل مع قضايا عدّة، مثل مواجهة تهديدي القاعدة وداعش، إضافة إلى حلّ مشكلة وقف المساعدات الإنسانية لأفغانستان.

وتشدّد واشنطن على ارتباط أيّ دعم مالي أو دبلوماسي لحكومة طالبان بشروط معيّنة مثل تشكيل حكومة شاملة، واحترام حقوق الأقليات والنساء وحق الفتيات في التعليم.